مسار الشراء السريع
امر الشراء
الأحكام

1) **الاتفاقية:** تتم الإشارة الى هذه الأحكام جنبا الى جنب مع المستند المرفق او المرجعي بـ **الاتفاقية**. اذا لم تكن الاتفاقية ضمن اتفاقية رئيسية، فإن الاتفاقية تعتبر كلية الاتفاق بين الطرفين. اذا كانت هذه الاتفاقية ضمن اتفاقية رئيسية، يتم اعتبار هذه الاتفاقية بيان عمل او بيان مشروع او امر او أي مستند آخر مستلزم بموجب الاتفاقية الرئيسية وتعتبر احكام الاتفاقية الرئيسية فاصلة في حالة وجود تعارض بين الاتفاقية الرئيسية وهذه الاتفاقية.

2) **علاقة الطرفان:** إن المورد هو مقاول مستقل وهو ليس ولن يقدم نفسه على انه وكيل او ممثل او شريك في شركة استثمار مشترك للشركة. لا يعتبر المورد وموظفيه ووكلائه موظفين لدى الشركة لأي غرض من الأغراض وهم غير مؤهلين للمشاركة في أي برنامج منافع متوفر لموظفي الشركة. لا يجوز للمورد ابرام أي عقد او تعهد بخصوص الشركة ويكون مسؤولا بشكل حصري عن تسديد كافة الدفعات لموظفيه ووكلائه.

3) **المقاولون الفرعيون:** بالمقدار الذي يقوم فيه المورد بتوظيف مقاول فرعي، يكون المورد مسؤولا عن التزام المقاول الفرعي بضمانات وتصريحات والتزامات ومسؤوليات المورد. يوافق المورد بأن يكون مسؤولا امام الشركة عن أفعال وإغفالات المقاول الفرعي بنفس المقدار وكأن هذه الأفعال او الاغفالات كانت من جهة المورد.

4) **بنود التسليم والمواصفات والجداول:** يقوم المورد بتوفير كل بند تسليم مستلزم بموجب هذه الاتفاقية (يشار اليها فيما بعد بـ **"بنود التسليم"**) التزاما بأية مواصفات وتصاميم ومخططات وتعليمات ومعايير أداء وجداول مبينة في الاتفاقية. فالزمن هو جوهر الاتفاقية.

5) **التغليف والشحن ومخاطر الفقدان والملكية:** يتم تناول التغليف والشحن حسبما هو مبين في هذه الاتفاقية. يتحمل المورد مخاطر فقدان كل بند تسليم لغاية استلامه وقبوله. تنتقل ملكية بند التسليم الى الشركة عند:

(i) استلام وقبول بند التسليم؛ او
(ii) الدفع مقابل بند التسليم؛

أيهما يحدث قبل الآخر.

6) **القبول:** يخضع قبول بند التسليم الى الفحص المعقول من قبل الشركة في أي وقت بالرغم من أي تسديد او فحص سابق. في حالة عدم توافق بند التسليم مع متطلبات هذه الاتفاقية ودون تقييد اية حقوق أخرى، قد تطلب الشركة من المورد، بناء على مسؤولية ونفقة المورد:

(i) ان يقوم على الفور بإصلاح او استبدال او إعادة تنفيذ بند التسليم المرفوض؛ او
(ii) إرجاع بند التسليم المرفوض.

يتم الاحتفاظ بكافة بنود التسليم المرفوضة لكي يقوم المورد بنقلها على مسؤوليته. إن قبول الشركة لبند التسليم لا يخلي طرف المورد من التزاماته او مسؤولياته.

7) **الأسعار:** ما لم يتم الاتفاق خطيا بشكل صريح بخلاف ذلك من قبل الطرفين، تعتبر الأسعار ثابتة ونهائية ولن تكون مرتبطة بمؤشر الأسعار او محدثة او معدلة لتتوافق مع التغييرات في النفقات من أي نوع. يكون المورد مسؤولا بشكل حصري عن كافة النفقات والمصاريف المتحققة او تلك التي يمكن تخمينها في تزويد بنود التسليم بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى والتي تسمح في الحصول على الحقوق من الغير بما في ذلك حقوق الشحن.

8) **الضرائب:** يتحمل كل طرف كلف مسؤوليته الضريبية المباشرة وغير المباشرة بموجب القانون الواجب التطبيق. يحق للشركة احتجاز الضريبة من كافة الدفعات المستحقة للمورد حسبما يكون مستلزما بموجب القانون الواجب التطبيق. يقوم المورد بتزويد الشركة بتلك النماذج والمستندات الأخرى حسبما تطلبه الشركة بشكل معقول لتخفيض او استبعاد تلك

الضرائب او لتمكين الشركة من الالتزام بالتزاماتها القانونية المتعلقة بتلك الضرائب.

9) **الفواتير والتسديد:** لن يقوم المورد برفع أي فاتورة بخصوص أي بند تسليم الى ان يتم استكمال بند التسليم وتزويده للشركة. لا يوجد أي التزام على الشركة للدفع مقابل أي بند لغاية استلام الفاتورة الصحيحة على عنوان رفع الفواتير الخاص بالشركة المحدد في هذه الاتفاقية، او اذا لم يتم تحديد عنوان لرفع الفواتير، فعندها في مقر العمل الرئيسي للشركة. تبدأ شروط الدفع عند استلام الفاتورة الصحيحة والمعتمدة من قبل الشركة. يتم الدفع للمورد خلال 60 يوما بعد تاريخ الفاتورة او خلال 120 يوما بعد تاريخ الفاتورة في حالة انه سيتم الدفع للمورد مبلغ 150,000 دولار امريكي او اكثر (او مبلغ يعادل ذلك بعملة اخرى) في اي فترة من 12 شهر خلال المدة. يشترط مع ذلك انه اذا استلزم القانون مدة دفع اقصر، فإنه يتم تطبيق تلك المدة الأقصر. . يتم التسديد بالعملة المحددة في هذه الاتفاقية. دون الاخلال بأي حق او تدبير علاجي آخر قد يكون لديه، يحتفظ كل طرف من الطرفين بالحق في أي وقت بإجراء التقاص لأي مبلغ مستحق على الطرف الآخر مقابل أي مبلغ مستحق للطرف الآخر. إن التسديد لا يخلي طرف المورد من أي التزام تعاقدي او قانوني او مسؤولية كما انه لن يقيد حق الشركة في الفحص او القبول او التقاص او أي حق آخر.

10) **الضمانات:** يصرح المورد ويضمن:

(i) انه عند الاتمام والتسليم ولمدة سنة واحدة بعد ذلك (او تلك المدة المنصوص عليها بموجب القانون الواجب لتطبيق، ايهما أطول) فإن جميع بنود التسليم سوف تكون خالية من العيوب ومتوافقة مع كافة العروض الخطية او الأوصاف او العينات او النماذج التي تم تزويدها من قبل الشركة وكذلك متطلبات هذه الاتفاقية؛ و

(ii) انه عند الاتمام والتسليم ولمدة سنة واحدة بعد ذلك تكون كافة بنود التسليم قابلة للبيع وملائمة للغرض المقصود منها وسوف تكون جديدة وغير معاد تجديدها او ترميمها؛ و

(iii) انه سيتم تقديم كافة الخدمات بطريقة جيدة ومهنية من قبل موظفين مهرة؛ و

(iv) انه عند الاتمام والتسليم، تكون كافة بنود التسليم متوافقة مع القوانين والقواعد والأنظمة والقوانين البلدية والأوامر الفدرالية والوطنية والخاصة بالولاية والمحلية الواجبة التطبيق؛ و

(v) انه ما عدا حسبما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذه الاتفاقية، يقوم بالنقل الى الشركة ملكية صحيحة ونافذة المفعول لكافة بنود التسليم خالية وصافية من كافة امتيازات الرهن والقيود والمصالح الضمانية والأعباء العقارية الأخرى؛ و

(vi) بأن أي بند من بنود التسليم لن يحتوي على أي مواد مفتوحة المصدر او مواد مرخصة من قبل طرف ثالث ما لم يقم المورد بإشعار الشركة حول نيته بتضمين هذه المواد في بند التسليم ضمن قسم نطاق العمل من هذه الاتفاقية؛ و

(vii) بأن لديه او حاز على الحقوق والخبرة والمشورة اللازمة لإبرام هذه الاتفاقية وتنفيذها بشكل تام؛ و

(viii) انه عند الاتمام والتسليم، لن يتعدى أي بند تسليم او تزويده او استخدامه او بيعه على أي حق لأي طرف ثالث او يعمل على انتهاكه، سواء أكان براءة اختراع او علامة تجارية او سر تجاري او حق المؤلف او حق تعاقدي او خلاف ذلك؛ و

(ix) انه بخصوص أية اشخاص يقوم بتوفيرهم لتنفيذ أي بند تسليم، فإنه سوف يقوم بتسديد كافة الضرائب واجراء الاحتجاز الضريبي المناسب وسوف يتحقق بأن هؤلاء الأشخاص قادرين قانونيا على العمل في البلد الذي سيتم تنفيذ العمل فيه؛ و

(x) انه سوف يقوم بالإفصاح للشركة حول اية اوضاع او معاملات التي قد تضعه في موقف تعارض مصالح مع مصالح الشركة.

11) **المسؤولية عن الممتلكات:** يقوم المورد بالاحتفاظ برسم الأمانة وبالنيابة عن الشركة بأية ممتلكات مزودة او مدفوع مقابلها من قبل الشركة (يشار اليها فيما بعد بـ **"الممتلكات"**). لا يجوز للمورد استخدام الممتلكات إلا لمنفعة الشركة. على المورد تحديد كافة الممتلكات بشكل واضح على انها ممتلكات الشركة. لن يقوم المورد ببيع اية ممتلكات او تأجيرها او التنازل عنها او نقل ملكيتها او اجراء

رهن او رهن غير حيازي عليها، او من ناحية أخرى، تحميلها بأعباء عقارية.

12) **البيانات الشخصية:** اذا قام المورد بتنفيذ اية عملية او مجموعة عمليات على أي معلومات شخصية (حسبما هي محددة بموجب القوانين الواجبة التطبيق) التي يصل المورد اليها او يحصل عليها من الشركة او التي تقوم الشركة بتوفيرها للمورد او التي يقوم المورد بجمعها او الحصول عليها بالنيابة عن الشركة، على المورد اشعار الشركة على الفور وعليه الموافقة خطيا على الأحكام المعيارية لمعالجة البيانات الخاصة بالشركة التي سيتم تزويد نسخة منها للمورد قبل قيام المورد بتنفيذ تلك العمليات على المعلومات الشخصية.

13) الالتزام بسياسات الشركة

13.1 مكافحة الرشوة:

13.1.1 على المورد الالتزام بقوانين مكافحة الفساد وعلى وجه الخصوص القانون الأمريكي لممارسات الفساد الأجنبية وقانون مكافحة الرشوة البريطاني وقوانين البلد (البلدان) التي يتم فيه (فيها) تنفيذ او تسليم او انتاج بنود التسليم (يشار اليها فيما بعد بـ **"قوانين مكافحة الرشوة"**).

13.1.2 لن يقوم المورد فيما يتعلق بأية معاملات تجارية تكون الشركة منخرطة فيها، بتحويل أي شيء ذي قيمة بشكل مباشر او غير مباشر الى أي مسؤول حكومي او احد افراد عائلته او موظف لدى شركة مسيطر عليها من قبل الحكومة او حزب سياسي او اشخاص او جهات أخرى خاصة (غير حكومية) تعمل بالنيابة عن الحكومة من اجل الحصول على منفعة او ميزة غير مشروعة. يضمن المورد بأن اية أموال مدفوعة للمورد كأجر او خلاف ذلك لم يتم او لن يتم استخدامها من قبل المورد لدفع أي رشوة او عمولة او دفعة تسهيل انتهاكا للقوانين الواجبة التطبيق.

13.1.3 إن توظيف المقاولين الفرعيين من قبل المورد لأداء واجباته تجاه الشركة يجب تحديده واعتماده من قبل الشركة قبل التعامل مع الجهات الحكومية او المسؤولين الحكوميين بالنيابة عن الشركة.

13.1.4 لن يقوم المورد، بما في ذلك وكلائه، بتحويل أي شيء ذي قيمة الى جهة حكومية او مسؤول حكومي بالنيابة عن الشركة دون الحصول على موافقة الشركة المسبقة ما لم يتم النص بشكل صريح على ذلك خطيا من قبل الشركة.

13.1.5 يوافق المورد على تقديم شهادة بشكل فوري حول استمرار التزامه بالقوانين الواجبة التطبيق كلما تم طلب ذلك من قبل الشركة.

13.2 العقوبات التجارية

3.2.1 لن يقوم الممول، فيما يتعلق بأية معاملات تجارية تشمل الشركة، بالانخراط مع او باستخدام بشكل مباشر او غير مباشر (أ) حكومة أي بلد او أي جهة او مجموعة او شخص طبيعي ضمن أي بلد الذي يكون هدفا لأية قوانين مطبقة من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) او أي جهة حكومية حول العالم تفرض عقوبات اقتصادية (يشار اليها فيما بعد بـ **"بلد خاضع للعقوبات"**)؛ و (ب) أي حكومة او جهة او مجموعة او شخص طبيعي يكون مدرج في قائمة OFAC للرعايا المعينين بشكل خاص والأشخاص المحظورين او قوائم مشابهة محتفظ بها من قبل أي جهة حكومية (يشار اليه فيما بعد بـ **"الطرف الخاضع للعقوبات"**).

13.2.2 يصرح المورد ويضمن بأنه ليس (أ) طرفا خاضعا للعقوبات؛ او (ب) مملوكا او مسيطرا عليه من قبل او يتصرف عن او بالنيابة عن طرف خاضع للعقوبات،؛ او (ج) مملوك او مسيطر عليه من قبل او يتصرف عن او بالنيابة عن بلد خاضع للعقوبات بشكل مباشر او غير مباشر.

13.2.3 لن ينخرط المورد في اية اعمال تجارية او يتعامل مع او يكون مرتبط بأي طريقة من الطرق مع بلد خاضع للعقوبات وذلك عن او بالنيابة عن الشركة.

13.2.4 لن يقوم المورد باستخدام بشكل مباشر او غير مباشر اية بضائع او خدمات من او من قبل أي طرف خاضع للعقوبات او بلد خاضع للعقوبات للوفاء بواجبات المورد تجاه الشركة.

13.2.5 اذا اصبح المورد معين كطرف خاضع للعقوبات او اصبح مرتبطا او مسيطرا عليه او مملوكا من قبل طرف خاضع للعقوبات او بلد خاضع للعقوبات، فإن أي اتفاقية بين المورد والشركة سوف تنتهي تلقائيا.

14) **سياسات ومتطلبات أخرى:** على المورد الالتزام بكافة السياسات والمتطلبات الأخرى الموجودة على الموقع الالكتروني:
https://www.coca-colacompany.com/our-company/workplace-overview/suppliers/supplier-requirements
اعتبارا من تاريخ النفاذ التي تكون مرفقة بهذه الاتفاقية، او تكون من ناحية أخرى، موثقة اذا كان ذلك مستلزما بموجب القانون الواجب التطبيق. كما يلتزم المورد بكافة السياسات والمتطلبات الأخرى المتفق عليها بشكل مشترك.

15) **الالتزام بالقوانين:** على كل طرف الالتزام بكافة القوانين والقواعد والأنظمة والقوانين البلدية والأوامر الفدرالية والوطنية والخاصة بالولاية والمحلية الواجبة التطبيق.

16) **القوة القاهرة:** لن يكون أي طرف من الطرفين مسؤولا تجاه الطرف الآخر عن أي اخفاق في التنفيذ بالمقدار الذي يكون متسببا بظروف غير متوقعة خارجة عن الإرادة المعقولة لذلك الطرف التي تؤدي الى جعل التنفيذ التجاري لها غير عملي. في حالة هذا الإخفاق:
(i) يقوم ذلك الطرف ببذل الجهود اللازمة لتقليص آثار الحالة او الظرف الى الحد الأدنى؛ و
(ii) يجوز للطرف الآخر انهاء هذه الاتفاقية دون سبب.

17) **التدقيق:** يقوم المورد، خلال المدة ولمدة 5 سنوات بعد ذلك (او مدة أطول من ذلك اذا كان الأمر يتعلق بادعاء الذي يكون التقادم بشأنه ذي مدة أطول)، بالاحتفاظ بقيوده المتعلقة بهذه الاتفاقية. يكون لدى الشركة الحق، خلال هذه المدة، بناء على اشعار معقول، معاينة وتدقيق مرافق المورد وقيوده خلال ساعات العمل الاعتيادية، وذلك للتحقق من التزام المورد بالتصريحات والضمانات والالتزامات.

18) **الملكية الفكرية:**

18.1 **الملكية الفكرية المطورة:** يتنازل المورد بموجب هذا بشكل غير قابل للنقض الى شركة كوكا كولا (يشار اليها فيما بعد بـ "TCCC") بشكل دائم، عن الحق والملكية والمصلحة حول العالم في كافة براءات الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجارية والأسرار التجارية والشكل التجاري واي ملكية فكرية أخرى (يشار اليها فيما بعد بـ "IP") يتم احداثها او عملها او تصورها او اختصارها للممارسة او تأليفها من قبل المورد او أي من الأشخاص الذين يقوم المورد بتوفيرهم إما فرديا او بالاشتراك مع آخرين فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية او باستخدام معلومات او موارد الشركة، بما في ذلك، بنود التسليم. (يشار اليها فيما بعد بـ **"الملكية الفكرية المطورة"**). على المورد ان يضمن بأن أي شخص او جهة تم توفيرها من قبل المورد لتنفيذ اية خدمات بموجب هذه الاتفاقية قد وافق خطيا على هذا التنازل عن الملكية الفكرية المطورة. على المورد الإفصاح للشركة بشكل فوري عن أي من الملكية الفكرية المطورة. بالمقدار الذي يجيزه القانون الواجب التطبيق:

(i) يعتبر بند التسليم بأنه عمل تم برسم التأجير وان ملكية حق المؤلف في بند التسليم هذا سوف تؤول الى TCCC؛ و
(ii) يوافق المورد وسوف يضمن بأن أي شخص او جهة متوفرة من المورد لتنفيذ الخدمات بموجب هذه الاتفاقية قد وافق / وافقت خطيا على التنازل عن ما يسمى "بالحقوق الأدبية" في أي بند تسليم إذا كان ذلك مسموحا بموجب القانون الواجب التطبيق.

يغطي هذا التنازل اية حقوق مستقبلية غير القائمة بعد وكذلك الاستخدامات والوسائط والأساليب والنماذج الجديدة للاستغلال على كامل نطاق العالم. بالمقدار الذي تكون فيه اية مستندات رسمية للتنازل عن الملكية الفكرية المطورة مستلزمة، وبناء على طلب الشركة، يقوم المورد باستكمال هذه الشكلية مجانا او تأخير الملكية الفكرية المطورة والاحتفاظ بها باسمه برسم الأمانة لأمر وبالنيابة عن TCCC لغاية استكمال الشكليات. لن يدعي المورد بأي حق للملكية الفكرية ضد TCCC او شركاتها الحليفة او أي طرف آخر يتعلق باستخدام او توزيع او نسخ او بيع او استغلال آخر لأي ملكية فكرية مطورة او أي بند تسليم.

18.2 الملكية الفكرية القائمة: باستثناء ما هو منصوص عليه بشكل صريح في هذه الاتفاقية، فإن TCCC لن تحصل على اية حقوق في أي ملكية فكرية موثقة بشكل واضح بأنه تم عملها حصريا من قبل المورد قبل تاريخ هذه الاتفاقية او نتيجة لعمل خارج عمله على هذه الاتفاقية (يشار اليها فيما بعد بـ **"الملكية الفكرية القائمة"**). يقوم المورد بموجب هذا بمنح TCCC رخصة غير حصرية حول العالم ودائمة مع حق الترخيص الفرعي لعمل وطلب عمل واستخدام وبيع الملكية الفكرية القائمة المدمجة في أي بند تسليم.

18.3 الملكية الفكرية لـ TCCC: إن المورد لا يملك ولن يملك أي حق او ملكية او مصلحة في أي ملكية فكرية مملوكة او مسيطر عليها من قبل TCCC او شركاتها الحليفة بغض النظر فيما اذا ان هذه الملكية الفكرية تم توفيرها للمورد فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، ما عدا حسبما هو مبين بشكل محدد في هذه الاتفاقية.

18.4 أسماء النطاقات: في حالة انه سيتم انشاء نطاق انترنت او موقع التعريف الموحد من قبل المورد بموجب هذه الاتفاقية، فإنه يتوجب الحصول على موافقة مسبقة من خلال الموقع الالكتروني:

https://snap.coke.com/sc/browseCatalogItems.aspx?category_id=domain%20Management

يتم اغلاق أي هكذا نطاق انترنت او موقع التعريف الموحد بناء على طلب الشركة او عند انتهاء هذه الاتفاقية ما لم يتم الاتفاق خطيا بخلاف ذلك من قبل الطرفين.

19) السرية

19.1 المعلومات السرية: يتوقع كل طرف (يشار اليه فيما بعد بـ **"الطرف المفصح"**) بأنه سوف يقوم بالإفصاح للطرف الآخر او السماح بالرقابة من قبله (يشار اليه فيما بعد بـ **"الطرف المتلقي"**) على المعلومات من اجل تعزيز العلاقة بين الطرفين (يشار اليه فيما بعد بـ **"الغرض"**). يتم اعتبار المعلومات التالية فقط على انها معلومات سرية (يشار اليها فيما بعد بـ **"المعلومات السرية"**):

(i) المعلومات التي يقوم الطرف المفصح بالتأشير عليها او بتخصيصها على انها سرية؛ و

(ii) المعلومات غير المؤشر عليها او المخصصة على انها سرية ولكن تلك التي بموجب الظروف يعتقد شخص منطقي بأنها سرية؛ و

(iii) الحقيقة بأن الطرفين يساعدا بعضهما البعض من اجل الغرض.

19.2 الالتزامات: يقوم الطرف المتلقي:

(i) بحصر الإفصاح بالمعلومات السرية فقط بموظفيه الذين يكونوا بحاجة لمعرفة المعلومات السرية لتحقيق الغرض؛ و

(ii) بعدم الإفصاح بالمعلومات السرية الى أي طرف ثالث (ما عدا حسبما هو منصوص عليه ادناه)؛ و

(iii) باستخدام المعلومات السرية فقط من اجل الغرض؛ و

(vi) بإعادة او اتلاف او حذف كل المعلومات السرية (بما في ذلك أي نسخ منها) خلال 30 يوما من استلام طلب خطي من الطرف المفصح للقيام بذلك او عند انهاء او انتهاء هذه الاتفاقية شريطة انه يجوز للطرف المتلقي الاحتفاظ بنسخة ارشيفية واحدة كقيد لالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

19.3 الإفصاحات المسموحة:

19.3.1 يجوز للطرف المتلقي الإفصاح بالمعلومات السرية الى مقاوليه الفرعيين وأعضاء مجلس إدارته ومساهميه ومقاوليه الذين:

(i) يكونوا بحاجة لمعرفة المعلومات السرية لمساعدة الطرف المتلقي او التصرف بالنيابة عنه فيما يتعلق بالغرض او لممارسة حقوقه بموجب هذه الاتفاقية؛ و

(ii) يتم اعلامهم من قبل الطرف المتلقي بالطبيعة السرية للمعلومات السرية؛ و

(iii) يكونوا خاضعين لواجبات او التزامات السرية الخاصة بالطرف المتلقي التي لا تكون اقل تقييدا من تلك الواردة في هذه الاتفاقية، ويشترط مع ذلك بأن يكون الطرف المتلقي مسؤولا عن أي انتهاك لهذه الاتفاقية المتسبب من قبلهم.

19.3.2 يجوز للطرف المتلقي الإفصاح بالمعلومات السرية حسبما يكون مستلزما من قبل هيئة حكومية او بموجب سريان القانون، ويشترط مع ذلك بأن يقوم الطرف المتلقي:

(i) بإشعار الطرف المفصح على الفور؛ و
(ii) بالتعاون بشكل معقول مع أي محاولة من قبل الطرف المفصح للاعتراض على الإفصاح او تقييده؛ و
(iii) بالإفصاح بتلك المعلومات السرية المطلوب الإفصاح بها فقط.

19.4 الاستثناءات: ان الالتزامات الواردة في قسم السرية هذا لن تطبق على المعلومات السرية التي:

(i) تكون او تصبح لاحقا متوفرة للجمهور ليس من خلال انتهاك التزامات الطرف المتلقي بموجب هذه الاتفاقية؛ او
(ii) يستطيع الطرف المتلقي ان يبين بأنها كانت معروفة له كمسألة مدونة وقت الاستلام؛ او
(iii) يتم الحصول عليها لاحقا بشكل قانوني من طرف ثالث الذي حصل على المعلومات السرية ليس من خلال انتهاك التزامات الطرف المتلقي بموجب هذه الاتفاقية؛ او
(iv) يتم تطويرها لاحقا من قبل الطرف المتلقي بشكل مستقل عن أي افصاح من الطرف المفصح بموجب هذه الاتفاقية؛ او
(v) تم الإفصاح بها الى طرف ثالث من قبل الطرف المفصح او من قبل الشركة الأم او شركة تابعة او حليفة للطرف المفصح دون التزام متوافق بشأن السرية.

19.5 الأمد: تكون الالتزامات الواردة في قسم السرية هذا سارية لمدة 5 سنوات بعد انهاء او انتهاء هذه الاتفاقية ويشترط مع ذلك انه بخصوص اية معلومات سرية التي يتم الاحتفاظ بها عند نهاية فترة الخمس سنوات هذه، على انها سر تجاري، فإن هذه الفترة الزمنية سوف تستمر حتى ذلك الوقت الذي لم تعد فيه المعلومات السرية محمية على انها سر تجاري.

19.6 التدابير العلاجية الانصافية: في حالة انتهاك او التهديد بانتهاك الشروط السرية الآنفة الذكر، فإن الأضرار التي تم تحملها لن تكون قابلة للتعويض بشكل تام بالتعويضات المالية وحدها، وبناء على ذلك، فإنه يحق للطرف المتأثر، علاوة على التدابير العلاجية القانونية او الانصافية الأخرى المتوفرة، الحصول على امر قضائي ضد التهديد بالانتهاك دون أي حاجة لتقديم سند كفالة كشرط لهذه الاعانة.

20) الحصرية: اذا قامت الشركة بالإفصاح بمعلومات سرية الى المورد بموجب هذه الاتفاقية، فعندها وخلال المدة ولفترة من 6 اشهر بعد ذلك، حسبما يكون مجازا بموجب القانون الواجب التطبيق، فإنه لا يجوز لا للمورد ولا لأي شركة حليفة للمورد تزويد اية بضائع او خدمات من أي نوع الى او لأمر أي جهة التي تصنع او توزع او تبيع (باستثناء مبيعات التجزئة) مشروبات غير كحولية دون موافقة الشركة الخطية الصريحة. في حالة إعطاء هذه الموافقة:

(i) لن يقوم المورد بتوظيف أي شخص الذي يكون موظفا بموجب هذه الاتفاقية لتزويد اية بضائع او خدمات لتلك الجهة؛ و
(ii) لن يتم الإفصاح بمعلومات الشركة السرية لأي شخص الذي كان يزود البضائع او الخدمات لتلك الجهة.

21) الدعاية: لن يقوم أي طرف من الطرفين، (عدا عن للوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية) بنشر او استخدام أسماء او شعارات الطرف الآخر او شركاته الحليفة (او في حالة الشركة، المعبأين المعتمدين لديها) او الاتصال بموظفي الطرف الآخر دون موافقة الطرف الآخر المسبقة.

22) التعويض: على كل طرف من الطرفين وعلى نفقته وحسابه الخاص ان يدافع عن ويعوض ويحفظ من الأذى الطرف الآخر وشركته الأم وشركاته التابعة ومساهميه ومدرائه وأعضاء مجلس ادارته ووكلائه وممثليه وموظفيه وعملائه من وضد كافة الادعاءات والمصاريف (بما في ذلك اتعاب ونفقات المحاماة) والخسائر والنفقات والأضرار (بما في ذلك الأضرار التبعية والتأديبية والاتعاظية) والمسؤوليات والدعاوى بالمقدار الذي تكون مثبتة بواسطة:

(i) أي انتهاك لأي تصريح او ضمان او التزام او شرط آخر من شروط هذه الاتفاقية؛ او
(ii) اية أفعال إهماليه او إغفالات للطرف او لشركاته التابعة او مدرائه او أعضاء مجلس ادارته او وكلائه او ممثليه او موظفيه او مقاوليه الفرعيين.

يطبق هذا التعويض دون الالتفات فيما اذا ان الادعاء او المصروف او الخسارة او الكلفة او الضرر او المسؤولية او الدعوى تكون استنادا الى انتهاك العقد او انتهاك ضمان او اهمال او المسؤولية الصارمة او الفعل الضار الآخر. لا يجوز للطرف المُعَوِض ابرام أي تسوية دون موافقة الطرف الآخر الخطية المسبقة.

23) **التأمين:** على المورد تزويد الدليل بشأن التغطية التأمينية الخاصة به بالنموذج الذي يكون مقبولا للشركة بشكل معقول عند الطلب. يجب اجراء هذا التأمين لدى شركة تأمين ذات سمعة جيدة مع إعطاء تغطية تامة وشاملة من ناحية المبلغ والمخاطر بخصوص مسؤوليات المورد بموجب هذه الاتفاقية ولن يتم تعديلها او الغاؤها دون اشعار خطي مسبق للشركة مدته 30 يوما تقويميا.

24) **التغييرات:** يجوز للشركة تغيير هذه الاتفاقية خطيا. في تلك الحالة، يحق للشركة وكذلك المورد تعديل منصف على هذه الاتفاقية. يجوز لأي طرف من الطرفين التنازل عن كافة المطالبات بشأن هذا التعديل التي لم يتم إصدارها خطيا وتسليمها من قبل الطرف الآخر خلال 15 يوما بعد استلام المورد اشعار بالتغيير.

25) **الانهاء:** يجوز للشركة انهاء كل او أي جزء من هذه الاتفاقية بدون سبب في أي وقت يكون نافذا عند اصدار اشعار خطي للمورد. يجوز لأي طرف من الطرفين انهاء هذه الاتفاقية اذا قام الطرف الآخر بانتهاك أي ضمان او تصريح او التزام بموجب هذه الاتفاقية الذي لا تتم معالجته خلال 15 يوما بعد استلام اشعارا خطيا بالانتهاك. عند الإنهاء، على المورد التوقف عن العمل وإعادة جميع نسخ البيانات او القيود او المواد الأخرى للشركة واتباع تعليمات الشركة المعقولة بخصوص كافة الأعمال الجارية. في حالة انهاء كل هذه الاتفاقية او أي جزء منها بدون سبب، يتم تعويض المورد كتدبير علاجي وحيد له بشكل منصف عن عمله على بنود التسليم لغاية تاريخ الانهاء.

26) **استمرارية سريان المفعول:** إن الشروط التي يتوجب بموجب طبيعتها ان تبقى سارية المفعول لما بعد انهاء او انتهاء هذه الاتفاقية سوف تبقى نافذة المفعول بعد أي انهاء او انتهاء لهذه الاتفاقية، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالضمانات والتدقيق والملكية الفكرية والسرية والدعاية والتعويض والقانون الناظم والاختصاص.

27) **الاشعارات:** تكون المراسلات المستلزمة للطرف الآخر (يشار اليها فيما بعد بـ **"الاشعارات"**) خطية. يتم الاشعار بموجب التسليم الى الطرف الآخر على عنوانه المبين تحت توقيعه لهذه الاتفاقية مع الإقرار بالاستلام (او اثبات رفض قبول الاستلام)، شخصيا او بحلول اليوم التالي او عن طريق خدمة التسليم. يجوز للطرف الذي يحق له الاشعار ان يتنازل عن كونه خطيا. يكون الاشعار نافذ المفعول عند استلامه (او يتم رفض قبول الاستلام). يتم ارسال نسخة من الاشعار (التي لا تشكل اشعارا) بالبريد الالكتروني بشكل فوري الى الطرف الآخر على عنوان بريده الالكتروني المبين تحت توقيعه لهذه الاتفاقية.

28) **القانون الناظم والاختصاص:** تكون هذه الاتفاقية وتفسيرها واية نزاعات متعلقة بها او ناشئة عنها محكومة بموجب قوانين منطقة الاختصاص التي يتم فيها إيصال بنود التسليم (في حالة ان بنود التسليم يتم ايصالها الى مناطق اختصاص متعددة ، تكون منطقة الاختصاص هي تلك التي تأسست الشركة فيها) دون الالتفات الى مبادئ تنازع القوانين. تقوم المحاكم في منطقة الاختصاص هذه بالفصل بشكل حصري بأي من هذه النزاعات. لن تطبق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ويتم التنصل منها بشكل صريح.

29) **التنازل:** لا يجوز التنازل عن هذه الاتفاقية او من ناحية أخرى، تحويلها دون موافقة الطرف الآخر الخطية والتي لن يتم حجبها بشكل غير معقول؛ ويشترط مع ذلك، انه يجوز لأي طرف من الطرفين التنازل عن او تحويل هذه الاتفاقية بناء على اشعار خطي الى الطرف الآخر كنتيجة للاندماج او التوحيد او بيع كافة او جوهريا كافة موجوداته. إن أي محاولة للتنازل او التحويل دون الموافقة الملائمة او الاشعار تعتبر باطلة. تكون هذه الاتفاقية ملزمة للخلف والمحال اليهم المجازين.

30) **استقلالية الشروط:** تعتبر الشروط المختلفة لهذه الاتفاقية قابلة للفصل وإن أي قرار حول عدم صحة او عدم قابلية تنفيذ أي من الشروط لن يكون له أي اثر على استمرارية قوة ونفاذ باقي الشروط.

31) **التنازل عن الحق:** لن يعتبر أي طرف من الطرفين بموجب أي فعل او تأخير او إغفال او خلاف ذلك، بأنه تنازل عن أي من الحقوق او التدابير العلاجية بموجب هذه الاتفاقية.

32) **الحقوق والتدابير العلاجية:** تعتبر الحقوق والتدابير العلاجية بموجب هذه الاتفاقية تراكمية وتكون بالإضافة الى وليس بديلا عن أي حقوق وتدابير علاجية أخرى متوفرة بموجب القانون او العدالة او خلاف ذلك. ما لم يتم النص بشكل صريح بخلاف ذلك في هذه الاتفاقية، فإن الشخص الذي ليس طرفا في هذه الاتفاقية لا يتمتع او يكتسب اية حقوق بموجب هذه الاتفاقية ولن يكون لديه أي حق لتنفيذ أي من احكامها.

33) **الإشارات:** تعتبر الإشارات الى مواد هي للأجزاء المتوافقة معها في هذه الاتفاقية. إن عناوين المواد هي لأغراض المرجعية فقط. إن الإشارات الى المستندات المبرزة والملاحق والمرفقات هي إشارات الى المستندات المبرزة والملاحق والمرفقات الملحقة بهذه الاتفاقية والمدمجة فيها. ما لم يتم النص بشكل صريح بخلاف ذلك، فإن الإشارات الى "يتضمن" او "بما في ذلك" تعني "شاملا ذلك ودون حصر" والاشارات الى صيغة المفرد تتضمن صيغة الجمع والاشارات الى "او" تتضمن "و" والاشارات الى "الأحكام" تتضمن "الأحكام والشروط".

34) **كلية الاتفاق:** تحتوي هذه الاتفاقية على كلية اتفاق الطرفين. لن يكون أي طرف من الطرفين مقيدا بأية شروط ضمن عروض او عروض اسعار او اقرارات او عمليات القبول او مستندات أخرى (بما في ذلك العروض المتقابلة) للطرف الآخر التي تقترح احكام مختلفة او إضافية او أي إضافة او تغيير او حذف للأحكام او لأحكام محددة الواردة في هذه الاتفاقية ما عدا بالمقدار الذي تتم فيه الموافقة على ذلك خطيا بشكل مستقل ومحدد من قبل ذلك الطرف. يقر كل طرف من الطرفين بأنه في ابرام هذه الاتفاقية لم يعتمد على أي بيان او تصريح او تأكيد او ضمان غير مبين في هذه الاتفاقية (سواء تم بشكل بريء او بشكل اهمالي).

35) وافق كل طرف من الطرفين بأنه ليس لديه أي مطالبة مقابل الادعاء الكاذب الذي يتم ببراءة او بإهمال استنادا الى أي بيان في هذه الاتفاقية.

36) **التعديلات:** لن تكون اية تعديلات على هذه الاتفاقية نافذة المفعول إلا اذا تم التفويض بها خطيا من قبل الطرفين.

37) **التوقيع:** يجوز توقيع هذه الاتفاقية بأي عدد من الأجزاء المتقابلة ويعتبر كل جزء منها بأنه اصل ولكنها تشكل مع بعضها البعض اتفاقية واحدة بين الطرفين. تعتبر التواقيع او القبول عن طريق الفاكس او وسائل الكترونية أخرى او تنفيذ هذه الاتفاقية من قبل المورد حسبما هو مجاز بموجب القانون الواجب التطبيق بأنها نفسها مثل التواقيع الأصلية وتشكل قبول المورد لهذه الاتفاقية. يصرح الشخص الذي يوقع او يقبل او يصدر التعليمات بشأن التنفيذ، حسب الحالة، بالنيابة عن كل طرف بانه او بأنها مفوض او مفوضة لتوقيع وقبول هذه الاتفاقية بالنيابة عن ذلك الطرف ولديه او لديها الصلاحية لإلزام ذلك الطرف بهذه الاتفاقية.

38) **الأحكام المحددة بكل دولة:** اذا كان القانون الناظم لهذه الاتفاقية هو احد قوانين الدول المدرجة في الأحكام المحددة بكل دولة او يقع في احدى المناطق المدرجة فيها، فعندها تطبق الشروط الواردة فيها المتعلقة بذلك البلد / تلك المنطقة على هذه الاتفاقية.

الأحكام المحددة بكل دولة

الأرجنتين:

تعتبر هذه الاتفاقية خطاب عرض صادر من قبل الشركة والمقبول ضمنيا من قبل المورد دون توقيعي الطرفين. يتم حذف اية شروط تتعلق بالتوقيع (بما في ذلك مربعات التوقيع واي تواقيع). اذا كانت هذه الاتفاقية خاضعة الى ضريبة الدمغة لأي سبب من الأسباب، فعندها يتم تحمل هذه الضريبة مناصفة بين الشركة والمورد. يتم تنفيذ إجراءات الدفع والتثبيت من قبل الشركة. يتم اصدار اشعار بالدين ويتم خصم 50% من الضريبة المستوفاة من فواتير المورد.

تشيلي

1) **القانون رقم 20.393: يصرح المورد بأنه لن يرتكب، لمنفعة الشركة، أي من الجرائم المبينة في القانون رقم 20.393 حسبما قد يتم تعديله بالمستقبل. تقع هذه الالتزامات على العاملين لدى المورد والمعالين منه ومقاوليه الفرعيين حيث ان المورد مسؤول عن توجيههم والاشراف عليهم لضمان الالتزام. يوجد التزامات إضافية محددة في المادة 14 التي تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.**

2) **الالتزام بسياسات مكافحة الفساد: يصرح الطرفان بان هذه الاتفاقية تخضع للالتزام بقوانين معينة للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص، قانون ممارسات الفساد الأجنبية وقوانين جمهورية تشيلي. يوافق المورد بخصوص الالتزامات المزمعة في هذه الاتفاقية او بخصوص اية التزامات أخرى تشمل الشركة، بانه لن يقوم بدفع أي دفعة غير مشروعة او تقديم منافع من أي نوع كان، بشكل مباشر او غير مباشر الى أي مسؤول حكومي او موظف لدى مشروع تجاري تحت سيطرة الحكومة او الى حزب سياسي بسبب منصبه او طبيعته. يصرح الطرفان بأنهما لن يقوما بدفع أي دفعة غير مشروعة او منح اية منافع من أي نوع بشكل مباشر او غير مباشر لأي مسؤول يعمل لدى أي شركة تقدم المناقصات ضمن إطار عمل العطاءات او إجراءات إحالة العقود. يضمن الطرفان بأنه أي مبلغ مدفوع للمورد او سيتم دفعه له لن يتم استخدامه لدفع الرشاوي انتهاكا للقوانين المحلية او قوانين الولايات المتحدة الأمريكية. يوافق المورد على تقديم شهادات تصادق على التزامه المستمر بالقوانين الواجبة التطبيق كلما يتم الطلب اليه القيام بذلك من قبل الشركة.**

3) **القيود: يتوجب تحديد جميع وكلاء او موظفي المورد المعينين للعمل بموجب هذه الاتفاقية بشكل خطي للشركة واعتمادهم مقدما قبل قيامهم باتخاذ أي اجراء بالنيابة عن الشركة. لن يقوم المورد ووكلائه او موظفيه بتسديد أي دفعة بالنيابة عن شركة كوكا كولا او شركاتها الحليفة دون موافقة الشركة المسبقة والصريحة وسوف يحتفظوا بقيود خطية لهذه الدفعات التي سيتم تقديمها للشركة عند الطلب. لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف ان يقوم المورد او وكلائه او موظفيه بتسديد دفعات الى الغير بشكل مجهول الهوية.**

4) **قناة التبليغ عن المخالفات: إن المورد على علم بقناة التبليغ عن المخالفات المعروضة من قبل الشركة ويقوم بإعلام موظفيه عنها من اجل التبليغ المجاني والمجهول عن اية مخالفات للالتزامات الواردة في المادة 14 او الجرائم المنصوص عليها في القانون 20.393 حسبما قد يتم تعديله في المستقبل.**

5) **العقوبات: يمنح انتهاك هذه الشروط المتعلقة بجمهورية تشيلي من قبل المورد الحق للشركة بانهاء هذه الاتفاقية بشكل فوري دون أي كلفة على الشركة او شركة كوكا كولا او شركاتها الحليفة. بالرغم مما ورد آنفا، واذا قررت الشركة بمحض حريتها عدم ممارسة حقها في انهاء هذه الاتفاقية، فإنه يجوز للشركة ان تستلزم على المورد عزل الشخص (الأشخاص) المتورط (المتورطين) في الانتهاكات بشأن أي انخراط في هذه الاتفاقية.**

المنطقة الاقتصادية الأوروبية:

يقر الطرفان ويدركا التطبيق المحتمل للوائح نقل التعهدات لحماية العمالة (TUPE) على الخدمات المقدمة من قبل المورد فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، بما في ذلك، اية مسؤوليات والتزامات محتملة ناجمة عن تلك اللوائح. لتفادي الشك، تعمل "(لوائح) TUPE" على الإحالة الى توجيهات نقل التعهدات رقم 2001/23/EC او أي قوانين وطنية او قوانين المنطقة الاقتصادية الأوروبية الواجبة التطبيق في البلد. على المورد الالتزام بكافة التزاماته بموجب لوائح TUPE. يوافق المورد على الدفاع عن الشركة وتعويضها وحفظها من الأذى من اية ادعاءات ونفقات ومسؤوليات متعلقة بـ TUPE التي تنشأ كنتيجة لهذه الاتفاقية و/او الخدمات المقدمة بموجبها. في حالة اعتبار ان أي من موظفي المورد، بموجب سريان أي قانون واجب التطبيق منتقلا الى الشركة، فإنه يجوز للشركة خلال 30 يوما من علمها بالانتقال الفعلي او المزعوم انهاء توظيف هذا الموظف وفي تلك الحالة، على المورد تعويض الشركة بشكل تام مقابل أي وكافة المسؤوليات الناشئة بموجب او المتعلقة بعقد عمل الموظف الفعلي او المزعوم و/أو انهاؤه من هذا الانتقال وانهاء عمله. يبقى هذا الالتزام نافذ المفعول بعد انهاء او انتهاء هذه الاتفاقية لأي سبب مهما كان.

هونج كونج

لا يوجد لدى الشخص الذي ليس طرفا في هذه الاتفاقية أي حق بموجب قانون العقود (حقوق الطرف الثالث) (الفصل 623) في تنفيذ أي حكم من احكام هذه الاتفاقية.

اندونيسيا

1) **توافق الشركة ويوافق كذلك المورد على التنازل عن تطبيق المادة 1266 من القانون المدني الاندونيسي او أي مطلب آخر الذي يستلزم موافقة قضائية بشأن أي انهاء لهذه الاتفاقية.**
2) **بالمقدار الذي ينطبق فيه القانون رقم 24 لسنة 2004 المتعلق بالعمل واللغة وشعار الدولة والنشيد الوطني على هذه الاتفاقية (كاتفاقية تكون جهة اندونيسية طرفا فيها)، تقوم الشركة بترجمة هذه الاتفاقية و/او أي قرار ذي صلة الى اللغة الاندونيسية عند الحاجة. توافق الشركة وكذلك يوافق المورد انه في حالة أي تعارض او تناقض بين النسخة الإنجليزية والترجمة الاندونيسية لهذا الاتفاقية و/او أي قرار ذي صلة، تكون النسخة الإنجليزية فاصلة دائما.**

ميانمار:

بالرغم من أي نص مخالف وارد في هذه الاتفاقية، فإن ملكية بند التسليم سوف تنتقل الى الشركة عند استلام وحيازة وقبول بند التسليم من قبل الشركة.

بيرو:

يقوم المورد بتقويض الشركة وشركاتها الحليفة وشركائها التجاريين لاستخدام ومعالجة وتحديد ونقل وتأسيس المعلومات والبيانات الشخصية التي يقوم المورد بتزويدها للشركة لأجل غير مسمى وذلك في بيرو وخارجها. يوافق المورد على نقل المعلومات والبيانات الشخصية الى شركات وكذلك استخدامها ومعالجتها من قبلها من اجل تنفيذ العلاقات التعاقدية والالتزام بالالتزامات القانونية ولأغراض تجارية وإدارية أخرى. يوافق المورد على تدفق تلك المعلومات والبيانات عبر الحدود. اذا قام المورد بتزويد معلومات او بيانات شخصية خاصة بطرف ثالث الى الشركة، على المورد الحصول على موافقة الطرف الثالث بشأن ما ورد أعلاه وفقا لأحكام القانون رقم 29733 وأنظمته ولوائحه المكملة. يتعهد المورد بالإبقاء على تلك المعلومات او البيانات محدثة خلال مدة هذه الاتفاقية.

سنغافورة:

لا يوجد لدى الشخص الذي ليس طرفا في هذه الاتفاقية أي حق بموجب قانون العقود (حقوق الطرف الثالث) لسنة 1999 في تنفيذ أي حكم من احكام هذه الاتفاقية.

جنوب افريقيا:

تطلب الشركة من المورد ويوافق المورد بأن يكون لديه ويحافظ على وضعية تصنيف من المستوى 4 على الأقل بشأن قانون التمكين

الاقتصادي الواسع النطاق للسود (BBBEE). اذا لم يحقق المورد تصنيف من المستوى 4 من BBBEE كما بتاريخ مباشرة الخدمات او الامدادات ولكنه يحصل على موافقة خطية مشروطة للمباشرة بالخدمات او الامدادات من الشركة والتي يجوز اعطاؤها من قبل الشركة بناء على تقديرها الحصري، يتعهد المورد بتزويد الشركة بشهادة تحقق سارية المفعول صادرة بموجب نظام الاعتماد الوطني لجنوب افريقيا معتمدة من BBBEE قبل انتهاء هذه الموافقة المشروطة.

كوريا الجنوبية:

ضمن نص مكافحة الرشوة فإن الجهات الحكومية / المسؤولين الحكوميين تعني الجهات العامة / المسؤولين العامين حسبما هم معرفين بموجب "قانون منع التماس الفساد وعرض/تلقي أي شيء ذي قيمة" ولذلك فإنه يشتمل على المدارس ووسائل الاعلام سواء عامة او خاصة وموظفيها (على سبيل المثال، المعلمين والاساتذة الجامعيين والصحفيين وجميع العاملين الآخرين).

المملكة المتحدة:

لا يوجد لدى الشخص الذي ليس طرفا في هذه الاتفاقية أي حق بموجب قانون العقود (حقوق الطرف الثالث) لسنة 1999 في تنفيذ أي حكم من احكام هذه الاتفاقية.